التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية

(دراسة ميدانية لمنطقة الخالدية – الرمادي)

أ. د. كامل الكناني
عميد المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي
جامعة بغداد

د. أحمد عدنان سعيد

المقدمة :

ان معظم سكان المدن في العراق هم من اصل ريفي ، يمتهنون الزراعة وتربية الحيوان، وهو ما يتضح من الانحدار الطبقي لمعظم سكان الحضر ولاسيما في المدن البعيدة عن مدينة بغداد، هذا التركيب الديمغرافي – البيئي للسكان يجعل المواطن العراقي ذات امتدادات عائلية وارتباطات في التقاليد والاعراف مع الوسط الريفي، حتى وان كان في المدينة وقد انعكس ذلك على زيادة التفاعل بين نمط الحياة الحضرية وسكان الريف من خلال الهجرة الريفية .

هذه الهجرة التي ساهمت في انحسار النشاط الزراعي كان لها ايضا" تأثيرها المعاكس (Feed Back) في تأثير المهاجرين على أقربائهم من الوسط الريفي ومنها انماط التوسع العمراني في انتشار البناء السكني وقد ساعد ذلك صدور قرارات تسمح لسكان الريف بالتوسع العمراني .

ومن خلال الدراسة الميدانية لناحية الخالدية في محافظة الانبار التي بدأت تعاني من مشكلة الملوحة نظرا" لوقوعها اسفل النهر واسفل بحيرة الحبانية ، شجع على ترك العمل في الزراعة والاتجاه نحو المقاولات والتجارة مما ساهم في انحسار استغلال الاراضي الزراعية التي اصبحت تواجه مشكلتي الملوحة والبناء العمراني في آن واحد .

وبذلك فأن هدف البحث : هو تشخيص اسباب ظاهرة التوسع العمراني في الريف والنتائج المترتبة عليها.اما المشكلة التي يتعرض لها البحث فتتمثل ببروز ظاهرة تحضر غير مسيطر عليه في الريف وخاصة في محافظة الانبار . وبذلك جاءت فرضية البحث : على امكانية السيطرة على البناء العمراني في الاراضي الزراعية بما يخدم تحسين وتطور الريف زراعيا" واجتماعيا" وعمرانيا" .

ولتحقيق ذلك استندت منهجية البحث على الدراسة الوصفية للمنطقة (الخالدية) اعتمادا" على بيانات دراسة ميدانية للباحث وفق تسلسل زمني لتسهيل عملية المقارنة . فضلاً عن ذلك البيانات التي تم الحصول عليها من مديرية الناحية ومديرية الزراعة فيها .

المبحث الاول

العلاقة بين المدينة ومحيطها الريفي :

ان إدراك العلاقة بين المدينة ومحيطها الريفي ليست موضوعا" جديدا" للدراسة فقد انتبه ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي الى هذه الناحية واشار إلى ان المدن يجب ان تقع في منطقة مأهولة بالعمران ، كما انه شعر بتأثير المدينة على نمط استعمالات الأرض التي حولها ، وقسم إقليم المدينة الى مناطق متباينة من حيث الاستعمال استجابة لمتطلبات سكانها كالمنطقة الرعوية والزراعية ومنطقة إنتاج الحطب وتنتهي هذه المناطق بالأرض الصحراوية (شكل رقم-١-)

وفي القرن التاسع عشر وسع الاقتصادي الألماني V-Thunen هذه الانطقة الزراعية الى ستة فعاليات زراعية – ريفية متنوعة تتناسب وخصوبة تلك الأرض (شكل رقم -٢-)[١]

أذن بالنتيجة هناك علاقة بين المدينة والأرض الزراعية المحيطة بها، وان تطور أحدهما يؤثر في الأخرى ، حيث ان المدينة تقوم بدور المستهلك للمواد الغذائية الطبيعية التي ينتجها الإقليم الذي يمكن تسميته بالمطبخ او المطعم للمدينة الذي يزودها بالغذاء ، حتى وان لم تبرز هذه العلاقة مباشرة بين المدينة وريفها .

ان أهمية سوق المدينة بالنسبة للإنتاج الزراعي والحيواني من ريفها يظهر توجه الإقليم بأكمله نحو الإنتاج للمواد ذات السوق الرائج في المدينة أصلا".

وهكذا فان العلاقة التجارية بين المدينة والريف هي اهم ما يمكن ملاحظته ، وان اهمية المسافة وتكنولوجية النقل له الاثر الاكبر في حجم الريف الزراعي نفسه، والذي له تأثير على درجة تحمل المنتج للنقل ، واهمية المنتج بالنسبة للسكان.

فضلاً عن ذلك فأن العلاقة بين المدينة واقليمها من حيث توسع الرقعة المبنية في المدن ، انما يأخذ مكانه تدريجيا" بأتجاه الريف الزراعي ذو التربة الخصبة او البساتين، وان المد العمراني مع خدماته التحتية والاجتماعية يلتهم مساحة كبيرة من الاراضي الزراعية ذات القيمة العالية التي يصعب تعويضها ، الامر الذي يؤدي الى توسع المدينة بالاضافة الى بروز تجارة المضاربة بالارض (Land Speculation)[٢]

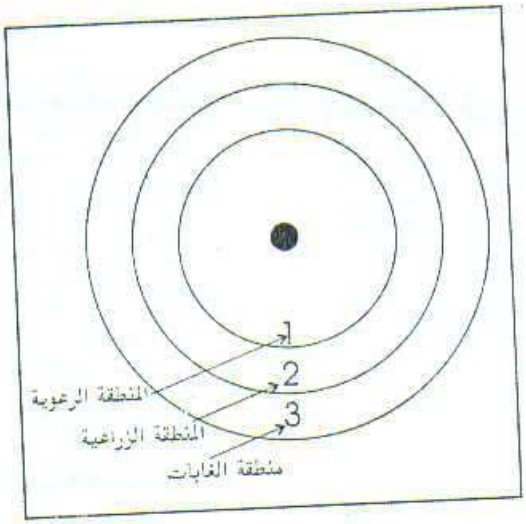

شكل رقم (١)

ترتيب استعمالات الأرض في أقليم المدينة وفق رأي ابن خلدون

المصدر : عبد الرزاق عباس ، " جغرافية المدن " ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٣٤٩ .

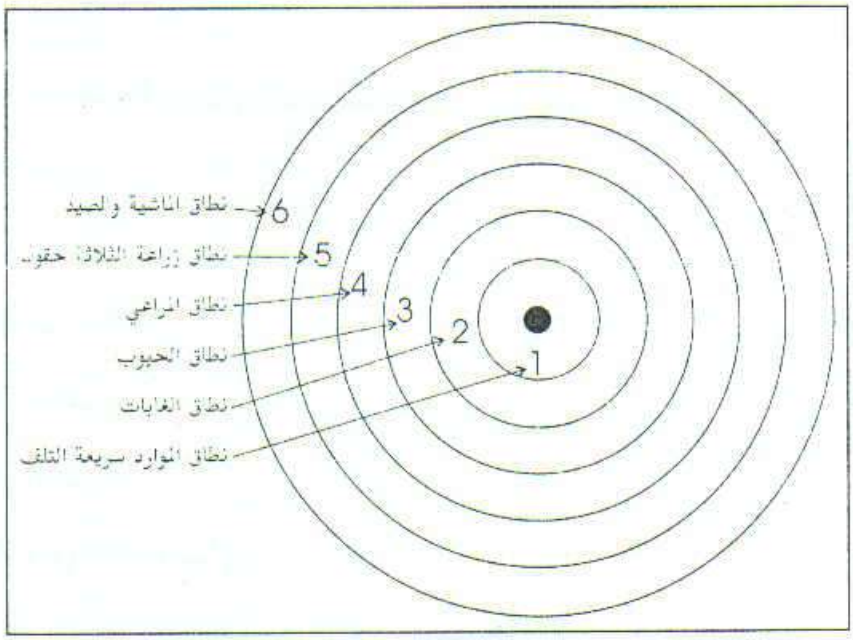

شكل رقم (٢)

المخطط الذي أقترحه فان ثونن ويبين أثر المدينة على استعمالات الأرض في الأقليم

المصدر : نفس المصدر السابق ، ص٣٥٠ .

ريف المدينة :

ان ريف المدينة يمثل جزء من إقليمها ويمتاز بخصوصية في الأهمية والذي يمثل :

١. مجال التوسع .
٢. مصدر للتربة الجيدة .
٣. مصدر للمياه .
٤. مصدر للمعادن .
٥. مصدر للايدي العاملة في بعض المدن .
٦. الحيز الذي تزاول فيه الفعاليات الاقتصادية والخدمات التحتية .

فضلاً عن ان طبيعة الأراضي الريفية تكون مجالاً للمنافسات بين الطلبات المختلفة في ضوء الضغوط المتزايدة على الريف وتدريجياً يتكامل مع المدينة المركزية لتصبح جزءاً متكاملاً من الريف .

ابعاد ريف المدينة :

يمثل ريف المدينة بيئتها بنظامه المعقد، ويتكون من ابعاد مختلفة اهمها:

١. البعد الطبيعي .
٢. البعد الاقتصادي .
٣. البعد الثقافي .
٤. البعد الاجتماعي .
٥. البعد التخطيطي .
٦. البعد القانوني – المؤسساتي .

ولكل بعد مكوناته التي تحدد مع عوامل اخرى المدى الذي تمتد اليه المدينة ، اذ تتوسع المدينة عمرانياً باتجاه ريفها، وتتفاعل معه اقتصادياً بالاخذ والعطاء كما انه يمثل المجال المباشر لكثير من الفعاليات الثقافية والاجتماعية[٣] .

– الريف من زاوية المدينة :

يرتبط الريف بالمدينة بعلاقة خاصة ومنذ حقب قديمة جداً، اذ كثيراً ما كان الريف وراء

اقامة المدن واسواقها ، او مدن الخدمات الصغيرة التي تستوعب انتاج الريف وتقدم لسكانه الخدمات المجتمعية .

وفي حالات معينة ، بدأت المدينة تصدر للريف نسبة معينة من سكانها وبضاعتها (البضائع الغذائية الغير موجودة في الريف) مما أنعش عدداً من المستقرات الريفية . ولاسيما عند ظهور الهجرة المعاكسة (حركة السكان من المدينة باتجاه الريف).

ان التغيير بين المدينة والريف متبادلان. ومن يتابع عملية التحضر المعاصرة في العالم يجدها في ارتفاع، وان تباينت بين الأقطار .

ان تحضر الريف يعني توجه السكان الحضر او غير الريفيين نحو الريف بأستمرار وما يتبع ذلك من تغير في بنية الريف او حصول هجرة للتحضر الى الريف بوسائط اهمها الارتباط الثقافي والاجتماعي والاداري، حيث تحدد عدد من استعمالات الارض الموجهة لخدمة المدينة مثل حقول الدواجن والبيوت الزجاجية ومعامل الالبان ، وكذلك تنشيط عملية التحضر بالعرض والطلب على الارض الزراعية للسكن وللنشاطات الاقتصادية فضلاً عن الترفيه.

لقد ظهرت عدة اسماء بعد تحديد المناطق الانتقالية بين المدينة والاراضي الزراعية والتي نجمل اهمها :

١. الحافة Fringe .
٢. الحافة الداخلية Inner Fringe .
٣. الحافة الريفية والحضرية Rural & Urban Fringe .
٤. ظل المدينة (الحضر) Urban Shadow .
٥. النطاق الحضري الخارجي External Zone .
٦. الحافة الريفية الحضرية Rurban Fringe

وهذه مناطق انتقالية من نواحي استعمالات الارض الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية(٤)

ومع ذلك فهناك تدرج سلبي Gradient في معدلات اسعار الارض من مركز المدينة نحو اطرافها ومع الابتعاد في عمق اقاليمها ، ويمكن ملاحظة ذلك عند رسم خطوط الاسعار المتساوية في اقليم المدينة ، ولذلك فان قيمة الارض الخصبة البعيدة يعوض عنها قرب الاراضي الاقل خصوبة من المدينة .

وتظهر العلاقات الزراعية بين المدينة وريفها جلية اذا ما عرف بان كثافة انتاجية وحدة المساحة تزداد مع القرب من المدينة (سوقها) ، هذا على الرغم من زيادة كلفة الانتاج، والتي يعوض عنها حجم وسعر البيع وقلة كلفة النقل .

وهناك اشارة مهمة هي ان التوزيع المكاني للمنتجات الزراعية داخل الاقليم التابع للمدينة لايبقى ثابتا"، فهو في حالة تغير مستمر مع تغير المستويات الاجتماعية – الافتصادية ، بما في ذلك ذوق المستهلك في سوق المدينة ، كما ان لعامل التخطيط اثره في تعديل الانظمة الحلقية للاستثمار الزراعي العام حول المدينة(٥) .

فضلاً عن ذلك وجد بأن هناك علاقة بين حلقات استثمار الارض حول المدينة وبين كثافتها السكانية او الكثافة السكنية في كل نطاق ، وتكون هذه العلاقة عكسية مع الابتعاد عن المدينة شكل رقم (٣) ، شكل رقم (٤).

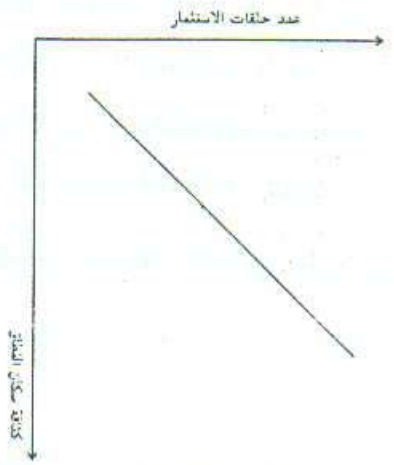

شكل رقم (٣)

العلاقة بين كثافة سكان نطاق الأقليم وعدد حلقات الاستثمار

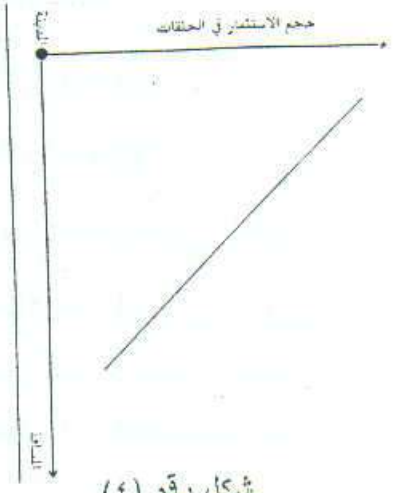

شكل رقم (٤)

العلاقة بين حجم الاستثمار والمسافة ضمن حدود المدينة

- عوامل زيادة تأثير المدينة على الريف :

١. زيادة نسبة ملكية السيارات .

٢. المضاربة بالعقار.

٣. الرغبة في العودة الى الريف واختيار السكن فيه من قبل المهاجرين الاصليين .

٤. رخص ارض الريف بالنسبة لأسعار المدينة .

٥. تزايد هواية الزراعة لدى بعض سكان المدن.

٦. توجه الايدي العاملة الزراعية الى المدينة للعمل في الاعمال الانشائية والحرفية .

٧. الرغبة عند ابناء الريف بالدراسة المتقدمة .

٨. وجود الابنية الخدمية والصحية والمدارس المهنية .

٩. العلاقات الادارية إذ ان لكل خدمة في الريف تكون الادارة المسؤولة عنها ، في المدينة (مديرية الناحية او مديرية التخطيط العمراني او مديرية الزراعة).

وهكذا تكاد تكون المدينة الموجه الرئيسي للريف من خلال العوامل التالية :

١. عائدية الاملاك للاراضي والبساتين الى نفر غير قليل من سكان المدن او مايسمى ملاك الغائبين (Absentee) ، وهذه الرغبة للتملك تعود اما الى الرغبة في تجارة الارض او الرغبة في التفاخر الاجتماعي .

٢. تمثل المدينة سوق لمنتجات الريف .

٣. تطور المواصلات وزيادة كفاءتها ساعد على تقوية تأثير المدينة على اقاليمها[٦] .

٤. وجود الصناعات الغذائية في المدينة التي تمتص نسبة عالية من المنتج الزراعي او الحيواني، وحتى صناعة الغزل والنسيج او تجارة الصوف واللحم[٧] .

المبحث الثاني

منطقة الدراسة :

تقع ناحية الحبانية التابعة لقضاء الرمادي في محافظة الانبار ، في المنطقة الشمالية لبحيرة الحبانية ، وعلى مسافة ٦٣ كم غربي مدينة بغداد، وتحتل موقعاً" متميزا" لخطوط النقل المختلفة في وسط القطر (خارطة رقم ١)

تأسست الناحية سنة ١٩٦٠ وثبتت لها الحدود الادارية بعد ان زاد عدد سكانها على ٣٠٠٠ نسمة ، حيث تغيرت من قرية الى ناحية .

وقد بلغ مجموع مساحة الناحية بضمنها المسطحات المائية حوالي (٢٨٥٠٠٠) دونم او حوالي (٧١٢) كيلو متر مربع ، وبلغ تعداد سكانها عام ١٩٩٧ (٨٤٠٠٠) نسمة ، منهم ٣٤.٥ ٪ حضر و ٦٥,٥٪ ريف. ان النسبة العالية لسكان الريف تعود الى المساحة الكبيرة للاقليم مقارنة مع مساحة المدينة (الخالدية) والقاعدة العسكرية في الحبانية .والتي اغلب سكانها هم ليس من اصل المنطقة وانما استقروا للعمل في القاعدة اصلا" او المشاريع الاروائية في بحيرة الحبانية، لذلك بقي اكثر السكان محتفظين بطابعهم الريفي. ان اهم ما يميز الناحية هو وفرة مصادر المياه، حيث ان هناك مصدر رئيسي هو بحيرة الحبانية من الجنوب ، ونهر الفرات من الشمال وذراع سن الذبان الذي يخترقها من الوسط الشرقي ، فضلاً عن اشغال الجهة الجنوبية والشرقية من الناحية بمواقع عسكرية تشكل تقريبا" ١٧٪ من مجموع المساحة الكلي (منطقة الهضبة وقاعدة الحبانية الجوية).

اما من ناحية طرق النقل فان المنطقة تحتل موقعاً" متميزا"، إذ انها تشكل حلقة ربط بين غربي المحافظة وشرقها ، وتقع بين مدينتين كبيرتين هما الرمادي والفلوجة . فضلاً عن اختراق الطريق السريع بجهتها الشمالية ، وخط السكك الحديد الذي يربط المحافظة بمدينة بغداد، مع وجود شبكة واسعة من الطرق الريفية التي تربط اجزائها التي تعد طرق حديثة كفوءة ، فضلاً عن وجود مشاريع ري وبزل مع وجود ثروة حيوانية (اغنام وابقار) ، ووجود ثروة سمكية متمثلة بالبحيرة ، مع وجود مرفق سياحي مهم هو المدينة السياحية في الحبانية.

وهكذا اصبحت هوية الناحية :

- زراعية حيث تشكل الاراضي الزراعية نسبة ٦٧٪ منها .
- سياحية نظرا" لوجود المدينة السياحية في الحبانية .
- يدعم هذه الهوية شبكة طرق نقل جيدة على المستويين المحلي والاقليمي .

خارطة رقم (١)

موقع الناحية بالنسبة لخارطة العراق

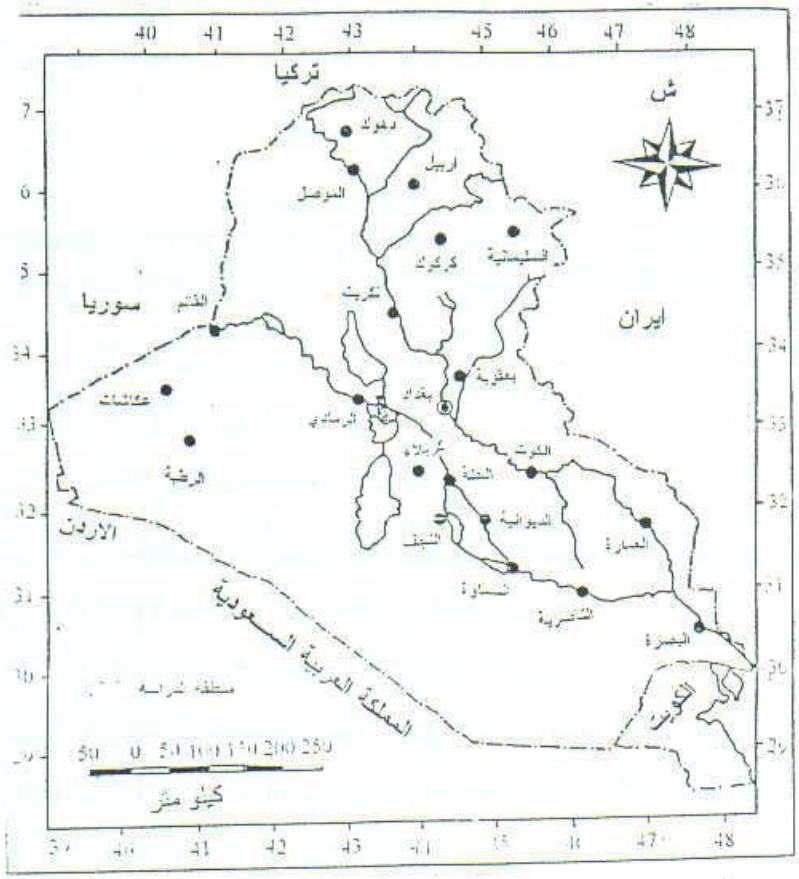

– مدينة الخالدية :

تحتل مدينة الخالدية مركز الناحية (الحبانية) ، وتمتاز بأنها مدينة طولية تمتد على جانبي الطريق الرئيسي الذي يربط مدينة بغداد بمدينة الرمادي، تبلغ مساحة المدينة مع مدينة الحبانية حوالي ٣٧ كيلو متر مربع .

يبلغ تعداد المدينة عام ١٩٩٧ (٢١٠٠٠) نسمة اكثرهم يعمل في الوظائف الادارية التعليمية والعسكرية ، وان تأثيرها ضعيف على ريف الناحية الا بوجود العلاقات الادارية بين المدينة والمحيط الريفي .

– الاراضي الزراعية :

تشكل الاراضي الصالحة للزراعة نحو ٦٦٪ من مساحة الناحية ، وتبلغ مساحة الاراضي المستغلة فعلاً للزراعة نحو ٤٣٪ من مجموع الاراضي الزراعية . وان المحاصيل المزروعة فيها

تتباين ما بين الخضروات والحنطة والشعير . اضافة الى مساحات قليلة من البساتين من الحمضيات والنخيل على ضفتي نهر الفرات .

ان النسبة المتبقية من الارض الزراعية ، بدأت تشغلها مساحات كبيرة من البناء السكني العالي الجودة ، واصبحت الدور السكنية تغطي جزء كبير منها ، بالرغم من ان عائدية ملكية الارض هي للدولة، ولأصحابها حق التصرف او عن طريق عقد زراعي مع وزارة الزراعة (جدول رقم-١-)

جدول رقم (١)

ملكية الارض سنة ٢٠٠٢

نوع الملكية	العدد	النسبة المئوية ٪
ملك	١	٢,٥
حق التصرف	٣٤	٨٥
ايجار	٥	١٢
المجموع	٤٠	

ويبين الجدول رقم (٢) المساحات المستغلة للزراعة من عام ١٩٨٥ لغاية ٢٠٠٢ ، والذي يعطي مؤشرات مختلفة. ان التباين في المساحات المزروعة لا يعود لسبب واحد وانما لعدة اسباب اهمها ترك السكان لمهنة الزراعة تدريجيا من جهة، ومن الزحف العمراني خاصة بعد عام ١٩٨٧ حيث صدر قرار في السماح للبناء في الاراضي الزراعية، ولكن يمكن ملاحظة ارتفاع في المساحات المزروعة بعد عام ١٩٩١ حيث حملة الاستزراع وتأثير الحصار اضافة الى امتيازات مادية لزراعة الحبوب خلال هذه المدة، . و مع ذلك فان مساحة البناء العمراني ازدادت شيئا" فشيئا" حتى بلغت اوجها في سنة ٢٠٠١ .

- البناء في الاراضي الزراعية في ناحية الحبانية :

في تحليلنا للأبعاد الرئيسية لظاهرة العلاقة بين المدينة والريف على منطقة الدراسة برزت خصائص تنموية ذات تاثيرات ايجابية وفي ذات الوقت انعكاسات اثرت بشكل وبآخر على هذه العلاقة اعتمادا" على عينة عشوائية وفق استمارة اعدت لهذا الغرض ، ولتشخيص ذلك سيتم تناول هذه الابعاد كل على حدة مركزين في ذلك على التوسع العمراني في الريف كهدف اساسي للبحث .

- اختيار العينة :

تم اختيار العينة لتسهيل الحصول على المعلومات في مضيف شيخ الفخذ في كل منطقة او كبير العائلة لتسهيل الحصول على المعلومات، حيث قام بدوره بتوزيع الاستمارة على افراد عائلته

ممن له دار مستقل في ارضه الزراعية ، وقد تم اختيار (عشرين) مضيفاً (بيتاً كبيراً) ولكل مضيف (٥) استمارات ، لم تملأ كلها ، فضلاً عن ان هناك تباين في مجموع العينة ، حيث ان بعض الدور يكون مسؤولا" من دار ابيه ، لذلك ادرج في الجدول مع البيت الرئيسي، مثل اماكن التسوق ، حيث نجد مثلا" ان خمسة دور تتسوق مرة واحدة من منطقة واحدة لذلك اعتبرت عينة واحدة في حين ان اماكن العمل مختلفة لهؤلاء الاخوة ،لذلك اختلف العدد في جدول اماكن العمل .اضافة الى ذلك امتنع البعض عن الاجابة عن بعض الاسئلة خاصة تلك المتعلقة بأماكن عملهم ان كان في ارضه فقط وليس خارج حدود ريف ناحية الحبانية ، فظهرت بعض الجداول غير متطابقة كما هو الحال بين الجدولين (٢) و(٣) .

جدول رقم (٢)

المساحات الصالحة للزراعة والمساحة المستغلة في ناحية الحبانية

السنة	المساحة الصالحة للزراعة الف دونم	المساحة المستغلة الف دونم
١٩٨٥	١٦٧	٤٨
١٩٨٦	=	=
١٩٨٧	١٦٧	٤٣
١٩٨٨	١٦٦	٣٨
١٩٨٩	١٦٦	٣١
١٩٩٠	١٦٦	٣٤
١٩٩١	١٦٤	٥١
١٩٩٢	١٦٤	٥٤
١٩٩٣	١٦١	٥٦
١٩٩٤	١٥٤	٥٦
١٩٩٥	١٥١	٥٨
١٩٩٦	١٣٩	٤٨
١٩٩٧	١٣٩	٤٨
١٩٩٨	١٣٧	
٢٠٠٢	١٣٥٠٠٠	٤١٠٠٠

المصدر :المديرية العامة لزراعة الانبار

جدول رقم (٣)

عدد اجازات البناء الممنوحة

في الاراضي الزراعية لناحية الحبانية

السنة	الاجازة الممنوحة
١٩٨٧	٣
١٩٨٨	١٧
١٩٨٩	١٩
١٩٩٠	٢٨
١٩٩١	١١
١٩٩٢	٣٧
١٩٩٣	٤١
١٩٩٤	٤٢
١٩٩٥	٤٩
١٩٩٦	٥٧
١٩٩٧	٤٧
١٩٩٨	٦٥
١٩٩٩	٧٩
٢٠٠٠	٢٦٤
٢٠٠١	٣٤٩
٢٠٠٢	١١٩

المصدر : مديرية ناحية الخالدية

الزيادة الكبيرة في عدد الاجازات لسنة ٢٠٠٠ فما فوق يعود الى سبب تجهيز المواد الانشائية من قبل وزارة التجارة وباسعار اقل من السوق المحلية . اضافة الى ان مد خدمات البنى الارتكازية يتم عن طريق الاجازة .

البعد القانوني – المؤسساتي :

ان صدور القرار الرسمي المرقم (٣٤٤) لسنة ١٩٨٧ واعطاءه الموافقة على منح اجازات البناء والتي تسهل ايضا" وصول الخدمات الارتكازية وخصوصا" الماء والكهرباء والهاتف كان محفزا" رئيسيا" لتوسيع البناء في الاراضي الزراعية وحتى أصحاب الدخول المتوسطة منهم، إذ ان الحصول

على الاجازة يسهل تجهيز مواد البناء من وزارة التجارة ومعامل السمنت منذ عام ٢٠٠٠ والذي ادى الى الارتفاع الملحوظ في عدد الاجازات الممنوحة من مديرية الناحية (جدول رقم -٣-).

فضلاً عن ذلك فأن نص القرار يعطي لصاحب حق التصرف ولاسيما اصحاب الدخل العالي، والذي ترك مهنة الزراعة، بالبناء لاكبر مساحة ممكنة هو واولاده. اما اصحاب الدخول الاقل فأنهم قاموا ببيع بعض اسهمهم الى الاغنياء والبناء بثمن حصته او اسهمه دار ينافس الدار الكبيرة هو واولاده، وان المشتري سيستغل المساحة المقررة له للبناء ايضا" وبيع الباقي الى شخص آخر .وكل هذا يتم دون مخالفة او تجاوز . وهكذا بدأت الاراضي الزراعية تضمحل امام الهجوم العمراني ولاسيما في المناطق القريبة من الشارع العام (جدول رقم-٤-).

جدول رقم (٤) (٦)

مساحة قطعة الارض دونم	العدد	معدل المساحة المزروعة دونم	مساحة البناء م٢	نسبة الارض المزروعة ٪
٥	٣٨	٢	٨٥٠	٤٠
١٠	١٤	٧ر٥	١١٠٠	٧٥
١٥	١١	٩	١٧٥٠	٦٠
٢٠ - فأكثر	٧	١٣	٢٥٠٠	٦٧

لقد اصبح بأمكان أي شخص ممن له حق التصرف، بالبناء الذي هو يقرره بنفسه من دون النظر الى حالته المعيشية ، حيث من السهولة بيع اسهم من ارضه لبناء الدار له وحتى لأولاده. ولا نجد مشكلة في التمايز الطبقي بينهم الا في نوع الاعمال التي يمارسونها خارج الريف، اضافة الى حصولهم على اموال او نفقات ثابتة من ما تبقى من الزراعة او تربية الحيوانات .

- البعد الثقافي :

ان صدور قانون التعليم الالزامي ومحو الامية في نهاية السبعينات قد اعطى ثماره ، حيث ان بناء المدارس في المنطقة مع قربها من المدن الرئيسية وسهولة الوصول نتيجة امتلاك السيارة وكفاءة طرق النقل كان له التأثير الواضح والملموس ، إذ ان اغلبية الابناء تركوا الزراعة، واستمروا في اكمال تعليمهم ، الذي وصل الى الدراسات العليا بشكل متميز مقارنة مع المناطق الزراعية في المحافظة وحتى مع المدينة الاصلية .

ان ارتقاء ذوي الشهادات مناصب علمية وادارية و عسكرية لم يمنعهم من ترك الريف والهجرة الى المدينة بل كان استقرارهم في موطنهم الاصلي وتأثرهم بالتحضر ادى دورا" كبير في

تشييد الدور في مناطقهم الزراعية، وان هذا البناء كأنه نقل لحضرية المدينة الى الريف ، وان البعض منهم اخذ ينافس المدينة في تصميم الوحدة السكنية وبصورة معمارية بارزة، وقد اظهرت العينة وجود مناصب ادارية في بغداد والمحافظة وبرتبة ضباط كبار او مدير عام او عميد كلية او رئيس قسم .

ان هذا المستوى العلمي الجيد بدا ينعكس في المدينة، إذ ان اكثر من ٥٠٪ من معلمي ومدرسي المدينة هم من الريف ، بل وحتى في مركز المحافظة ، من اطباء ومهندسين ساهموا بنقل التحضر من المدينة التي يعملون بها الى ريفهم الاصلي الذي فضلوا البقاء فيه .ولا ننسى ان نذكر كفاءة طرق النقل الريفية والخارجية التي تربطهم مع المدن الكبيرة والتي كان لها دور في بقائهم في قراهم، فضلاً عن ملكية السيارة الخاصة ونسبة عالية .

- البعد الاقتصادي :

من خلال الدراسة الميدانية اتضح ان مهنة أغلبية السكان هي المقاولات الانشائية وشركات النقل والاستيراد والتصدير ، أي ليس لها علاقة بالزراعة اصلا" ولا حتى بمنتوجها وان خبرتهم في هذا المجال جاءت من تدرجهم من عمال في بداية الثمانينيات الى ان وصلوا الى عملهم الحالي، فضلاً عن امتلاكهم الآليات الثقيلة بشكل واضح، حيث وجود الآليات وادوات البناء (الشفل ، الحادلة ، الخباطة ، قالب الخشب ...) سمة مميزة لمشهد الشارع . كل هذا ادى الى زيادة المستوى المعاشي ، والذي ساعدهم في ممارسة مهنة الزراعة في مدة الحصار بصورة سهلة وغير معقدة .اذ يملكون كل مؤهلات العمل في الزراعة من خبرة ومكننة وآليات ، وهذا يفسر الزيادة السريعة في المناطق المزروعة بعد عام ١٩٩٢ . وكان من تشجيع الدولة في شراء الحبوب دافع لمواصلة الانتاج الزراعي من هذه المواد .

وهكذا توفر كل ما يؤدي الى البناء في الاراضي الزراعية في حصولهم على افضل المواد وافضل الخبرات والتصاميم الهندسية وخبرتهم في تنفيذ ونقل تقنيات الهندسية الانشائية وحتى التصاميم الكهربائية، والتبريد المركزي في هذه الدور.

ومن الملاحظ ان الساكن في هذه الارض الزراعية غالبا" ما يمارس مهنة " المقاول " في تنفيذ الاعمال المدنية في المراكز الحضرية ومنها على سبيل المثال جامعة الانبار، حيث بلغ عدد المقاولين (خمسة) ، (٣) منهم من سكنة ريف ناحية الحبانية. فضلاً عن تعاقدهم في بناء المدارس وتنفيذ شبكات الكهرباء وغيرها. ويلاحظ وجود ظاهرة روح التفاخر والتباهي بين هؤلاء السكان والتي لم تجد اسهل من استغلال العمران والبناء لأظهار هذا التفاخر والتحدي للمدينة .

ان الاستقرار وتوسع البناء رافقه تنفيذ مشاريع خدمات اجتماعية مثل المساجد والمدارس ، ومحطات الوقود الخدمية .اضافة الى محلات تجارة المفرد المنتشرة على جانبي الشارع الرئيسي .

ان وجود بعض من اصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير في المنطقة واتصالهم بخارج البلد ولد نشاط زراعي هو التبن الذي تميزت به المنطقة في السنتين الاخيرتين، إذ ان هذه المادة تصدر بكاملها الى الخارج كعلف واذا عدنا بأدراجنا الى تاثير البناء في هذه المناطق فان سكن هؤلاء التجار في المنطقة الزراعية هو الذي اثر على الانتاج الزراعي لهذه المادة .

ان اتصال التجار مع خارج القطر قد نقل تقنيات بنائية جديدة او طرز جديدة بدأت من خارج القطر اضافة الى نقلها من مدن بغداد ومراكز المحافظات .

- البعد الطبيعي :

يتجسد البعد الطبيعي للمنطقة في الخصائص الطبيعية لها حيث تمتاز بوجود بحيرة الحبانية ذات المياه النقية التي ساعدت على استحداث مشاريع اقتصادية شكلت اساس اقتصادي للناحية وهي صيد الاسماك ووجود سوق تصريف كبير وقريب في نفس الوقت .

فضلاً عن اقامة المشاريع الترفيهية بأستغلال موقع الناحية على البحيرة والنهر حيث بدأت فكرة المزارع النموذجية (مثل مزرعة الجسام) التي بدأت تؤدي عملها بشكل ناجح ، ووجود استثمار آخر وهو معمل (البان الصفوة) الذي يتوفر فيه المادة الاولية وسوق التصريف . اضافة الى المداجن وانتاج لحم الدجاج .

- البعد الاجتماعي :

ان الاختلاط والتمازج مع سكان المدن القريبة (الخالدية والرمادي والفلوجة) ، من خلال العمل او الدراسة اوجد علاقة اجتماعية جيدة مع سكان المدينة. وهناك عدة حالات زواج بين سكان ريف الحبانية وهذه المدن. وان هذه الحالة اعطت نتائج في توجه المرأة الى تعليم بناتها في المدارس وحتى اكمال الجامعة، والذي كان له اثر في اعطاء صفة التحضر على الريف.

وتدخل حركة الرحلة اليومية ضمن العلاقات الاجتماعية ، فعدد الرحلات المسجل يمثل قوة العلاقات الاجتماعية مع المدينة، في سرعة الوصول وتوفر النقل العام وملكية السيارة، وغالباً ما يمارس هذه الرحلة افراد بعمر العمل (Working age) .

فضلاً عن ان ترك الزراعة من قبل العديد من اصحاب الاراضي الزراعية قد ولد رحلات يومية للتسوق الغذائي اضافة الى رحلات التسوق للمستلزمات المعيشية الاخرى، ورحلات للعلاج والعمل والتجارة والترفيه. وهكذا اصبح المزارع الذي كان يجهز المدينة بالمواد الغذائية . مستهلك يعتمد على المدينة في تسوقه اليومي.

اما فيما يخص الهجرة من الريف الى المدينة فقد كانت آثار هذه الهجرة واضحة في ازدياد البناء في الاراضي الزراعية، حيث ان الهجرة من قبل احد الابناء لاتقطع صلته مع اهله في الريف رغم استقراره بالمدينة ، وان اتصاله هذا يعتبر جسر لنقل ظاهرة التحضر الى الريف بأستمرار ، ونقل العمران من المدينة الى الريف. وقد شخصت الهجرة من الريف الى المدينة في الخالدية بنوعين من العوامل:

١- عوامل طرد Centrifugal فاعلة في الريف ، من قلة فرص العمل او انعدامها بعد انهيار مهنة الزراعة وعدم حلول أي مهنة تحل محلها في الريف الذي اصبح مستهلكا" وخاصة في قطاع السكن .

٢- عوامل الجذب السائدة في المدينة : ويمكن اجمالها بالعمل او التجارة بالانتاج الزراعي او ادارة مكاتب المقاولات او التملك والمتآجرة بالاراضي في المدينة .

ان التفاعل بين هذين العاملين او النوعين من العوامل ادى الى زيادة وتوسع في مساحة البناء ، وذلك ان الكثير ممن هاجروا الى المدينة لم يكتب لهم البقاء فيها لعدم تكيفهم في الحياة المدنية ، لذلك فضلوا العودة وبناء اراضيهم الزراعية بطراز المدينة ، وان نسبة هذا النوع وصلت الى (٩٠٪) من اصحاب الدور في الريف حيث يسود النمط العمراني المشابه للمدينة من حيث المظهر والعمران ، ولكن بقي في داخل البيت الجوهر الريفي والذي لا زال يتحكم فيه القيم والعادات والتقاليد الريفية .

- البعد الزمني :

ان الحاجات الناجمة عن تطور المجتمع وديناميكيتة وظهور المشاكل بسبب الزيادة في حجم سكان ريف الخالدية بشكل كبير حيث سجل معدل نمو ٣ر٧ ٪(*) مع كبر حجم العائلة في الوحدة السكنية وتعدد الزوجات (معدل حجم العائلة هو (١٨) شخص) ، كل ذلك ادى الى ظهور الحاجة الملحة للتوصل الى صيغ كفوءة في توفير ما هو ضروري للسكن والعمل والتعليم والترفيه.وهو بقدر ما يتعلق بالمدينة فأنه اصبح ايضا" ينطبق على الريف، لان صفة التغير المستمر في اعداد السكان في الريف وارتفاع مستوياتهم بشكل سريع وبالتالي حاجاتهم الى فضاءات وخدمات ، فضلاً عن زيادة مشاكل التطور السريع في المجالات الثقافية والمستويات الحضارية وارتفاع مستوى الدخل بشكل كبير مع تقدم الزمن ، يجعله بحاجة دوما" الى التغير متمثلا" هنا ، بالبناء او العمران المستمر ، في حلقات متصلة مع حقيقتهم الريفية من جهة وواقعهم النصف متحضر ومستقبلهم المتوقع من جهة اخرى . وهذا يعكس انماط حضرية من الضروري التعامل معها تخطيطيا".

- البعد التخطيطي :

ان التطور العمراني في الخالدية فرض انماطا" بنائية جديدة وليست انماط تخطيطية مسيطر عليها، وان هذه الانماط قد تعاملت مع الزمن من حيث تطور مواد البناء وتصميمه ، واعطت هذا العنصر اهمية بالغة بضمان وظيفة السكان التي هي خارج الريف اصلا". واذا استمر هذا التطور او هذا التحدي للمدينة سيعطي آثار في المستقبل من شانها ان تزيد او تعقد الكثير من الامور بحيث يكون من الصعب علاجها تخطيطيا" ، بل وحتى اصبح من الصعوبة اعطاء طراز معماري مميز للمنطقة ، التي من المفترض ان تعكس طبيعة المنطقة وعاداتها . فدخول الطراز الغربي او التعقيد في البناء او السذاجة من وجهة نظر معمارية كانت هي السائدة، حيث بلغت ٨٦٪ من تصاميم الدور والتي لم تصمم على يد مهندس معماري وانما من قبل المقاول او المساح.

وبالرغم من هذا فان الماضي الزراعي الريفي ما زال يحتل موقعا" كبيرا" في المنطقة. فمن خلال الاستبيان والاسئلة نرى ان كبار السن لا يسكنون في الدور الراقية وانما في الدور القديمة خلف هذه القصور . فالبناء حديث يشكل ٢٣٪ من المساحة الكلية للبناء و٥٨٪ للبناء المتوسط في حين يشكل البناء القديم ١٩٪[٧] وان هذا التباين الواضح الذي تولد في مدة لا تتجاوز(١٥) سنة يحتاج الى وضع خطة او سياسة تخطيطية يمكن ان نسميها طارئة ، وان أي سياسة تعتمد هي بالتأكيد ستكون معالجة او مرحلة علاجية تتواصل مع مراحل لا حقة ، لكي تصل الى النتيجة وهي تحويل هذا التغيير من يد السكان الى يد المخططين الذي لم نجد لهم دور يذكر في حسم هذا التوسع العشوائي.

الاستنتاجات :

١. ان كل قرار يصدر في مسألة البناء او منح اجازات بناء في الاراضي الزراعية من شانه ان يعطي تاثير مباشر على الزحف العمراني على حساب تلك الاراضي. وان استغلال القانون من قبل بعض سكان الريف قد أثر في المساحات الزراعية المستغلة للزراعة سلبا" ، وانحسار هذه الاراضي لحساب البناء العمراني .

٢. ان منح الاجازة يترتب عليه الحصول على المواد الانشائية من وزارة التجارة (اسعار مدعومة) وكذلك فان عدم وجود تمييز في اجازة البناء الممنوحة في الريف عنها في المدينة .قد شجع السكان على مواصلة البناء .

٣. لم يميز القرار بين من يمتلك (١٠٠) دونم ، وبين من يمتلك (٥) دونم حيث تعامل مع الكل بنفس الامتيازات ونفس مساحة البناء، فضلاً عن انه لم يميز بين العوائل الكبيرة والصغيرة ،

فنجد ان مساحة البناء في بعض الاراضي وصلت الى ٢٥٪ ومساحة البناء في اراضي اخرى وصلت الى ٨٪ نتيجة صغر العائلة وكبر مساحة الارض.

٤. تسهيل معاملة بيع الاسهم بين الافراد الامر الذي سهل الحصول على مبالغ جاهزة من خلال بيع الاسهم وبناء الدور بمبالغ الاسهم المباعة (بيع الاسهم يتم مباشرة بشهود دون اللجوء الى دوائر الدولة المختصة).

٥. ان فرز الاراضي السكنية داخل الارض الزراعية يتم عن طريق التراضي عند تقسيمها بين اصحاب حق التصرف او الورثة ولا يتم الفرز عن طريق القانون او الاوراق الرسمية . وهذا ساعد على البناء حيث قلل من روتين معاملات الفرز او او الموافقات الرسمية المطلوبة ، اذ يتم الفرز دون وجود المستمسكات المطلوبة .

٦. ان الحالة المادية وارتفاع مستوى معيشة السكان ودخل الفرد جعله ينظر الى مهنة الزراعة نظرة الاستصغار ، فبدأ اولا" باهمال الارض الزراعية ثم تطور الى ان يبني فيها ويحكم عليها بانها استعمال سكني بقرار شخصي، فهو يحتفظ بالارض الزراعية دون زراعتها ، ويعمل خارج الريف باعمال اكثر ربحية توفر له دخل اعلى.

٧. ان حملة البناء في الريف جاءت من محاولة تقليد البناء في المدن،ولكن لكل منهما خصوصيته المعمارية ، ومع ذلك ، فان من السهولة البناء في الارض الزراعية التي يسمح القانون بالبناء فيها ، ضمن نظام سكن حضري في الريف مع محاولة الجمع بين الاثنين.(خصائص الريف والحضر) .

٨. اصبح البناء في الاراضي الزراعية بمثابة العدوى التي تنتشر بصورة سريعة ، حيث منحت اكثر من (٥٠٠) اجازة بناء في السنوات الثلاث (١٩٩٩-٢٠٠١) وان الانماط المعمارية للدور المشيدة يبعد الاجيال الريفية القادمة عن أي مهنة ريفية ، مما يؤدي الى انحسار في استغلال الاراضي الزراعية للزراعة ، بل بالعكس بدا البناء يحفز الاجيال الجديدة على استثمارات غير زراعية في الريف، والتي لحد الآن لا يسمح بها القانون سوى بأنشاء المداجن والبيوت الزجاجية .

٩. ان هذا البناء قد اظهر النتائج الخطيرة للهجرة من الريف الى المدينة قبل عشرين سنة، حيث ان المهاجرين قد عادوا من المدن وهم يحملون افكارهم المختلطة بين الريف والمدينة ، باعطاء جو المدينة المقتبس منها الى ريفهم عن طريق البناء والمواد البنائية الحديثة .

١٠. ان طبيعة عمل سكان الريف الغير زراعية تعطي توجه لهؤلاء السكان في تشييد وحداتهم السكنية من خلال ان مهنتهم في المقاولات الانشائية الكبيرة في المدن اذ حاولوا عكس

تصاميمها وضخامتها على دورهم ،بالاضافة الى وجود عوامل مساعدة اخرى مثل الحالة المادية الجيدة لهم، مما افرز انماط سكنية غريبة عن بيئة الريف وسكانه.

١١. الانحسار التدريجي للاراضي الزراعية بسبب الحاجة المتنامية الى خدمات اجتماعية (مساجد ومدارس) وخدمات البنى الارتكازية والطرق المعبدة والمتأتية من التوسع البنائي حيث يزداد الطلب على مثل هذه الخدمات والتي من نتيجتها اقامتها على حساب الاراضي الزراعية . ان بناء دار يعني تبليط شارع ومد انوب ماء ومجاري وغيرها من الخدمات ، وان تجميع دور في منطقة يحتاج الى مسجد، ومدرسة وان امتلاك السيارة يحتاج الى موقف سيارة وهكذا تختفي الارض الزراعية تدريجيا".

- التوصيات :

١- يجب ان يصب اهتمام المخطط في المحافظة على الارض الزراعية والتوزيع المنتظم للوحدات السكنية وتجميعها في موقع واحد مع تخطيط اقتصادي للخدمات والبنى الارتكازية وهذا يتطلب:

أ- انشاء قرى عصرية متجمعة في منطقة واحدة سكنية تشرف على الاراضي الزراعية ، وعدم السماح بالبناء بشكل متناثر او مبعثر ، اضافة الى ان التمركز في منطقة واحدة يوفر اراضي اخرى لمد شبكات الطرق والخدمات الاجتماعية (المساجد والمدارس) وخدمات البنى الارتكازية .

ب - استصلاح الاراضي ذات الملوحة العالية (تشكل ٢٦٪) من مجموع المساحات الزراعية وشق قنوات البزل والري ومحطات التصفية .

٢- عدم السماح بدخول أليات البناء او الشاحنات او صهاريج النفط المملوكة من قبل سكان المنطقة والتي تحتاج الى شوارع خاصة ومساحات وقوف كبيرة فضلاً عن تلوثها للبيئة.

٣- اصدار التشريعات المناسبة لمنع بيع الاسهم لأصحاب حق التصرف بعد البناء بما هو مسموح له، وان أي مساهم جديد لا يسمح له في البناء في الاراضي الجديدة .

٤- يجب التنبؤ المستقبلي لكل تطور في الريف ، وحساب كل ما تحتاج اليه المنطقة الريفية وتحديد متطلبات الزراعة، كما تحدد متطلبات الاستقرار السكني وبما يلبي احتياجات سكان الريف وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية .

الهوامش :

(١) حول افكار V-Thunen الرئيسية انظر في ذلك الكناني ، كامل ، " دراسات في نظرية الموقع الصناعي)الدار الوطنية للطباعة والنشر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد، ٢٠٠٣

(٢) الاشعب ، خالص حسني ، " اقليم المدينة بين التخطيط الاقليمي والتنمية الشاملة "، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، ببغداد ١٩٨٩، ص١٧٦.

(3) C.R. Bryant, L.H. Russwurm , A.G. Mclellan. " The city Country side", London.1982 . p3

(4) Ibid , P.11

(٥) جمال حمدان ، " جغرافية المدن " ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص ٥٠.

(٦) صفوح خير ، " مبادئ ونظريات تخطيط المدن" ، رونيو دمشق ، ١٩٦٩ ، ص٤٣٦.

(7) Dickinson , op,cit, pp . 246 – 248.

(٨) مديرية ناحية الحبانية (من السيد ضياء عفتان)، مديرية الناحية ، حيث تم قراءتها لنا بشكل شفوي من السجلات الموجودة في المديرية

(*) من التعداد العام السكاني للناحية في سنوات ١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧

(٩) مديرية بلدية الحبانية ، مقابلة مع المهندس حميد علاوي ذويب(مديرية بلدية الحبانية) في شباط ٢٠٠٣